الشائعات حول مجلس الشيوخ

لست أعرف على وجه التحديد ماذا تعتزم الحكومة نحو مجلس الشيوخ.

هناك شائعات حول هذا المجلس الموقر وكلام يدور حول تصحيح أوضاعه!! كأنما أوضاعه فاسدة وهى الأخرى بحاجة إلى «التطهير»!!

ولست أطمع من وراء هذه الكلمة فى أن أردد يد العدوان على هذا المجلس فما إلى ذلك من سبيل إذا كانت النية مبيتة، والأمور مقرر لها أن تسير على وجه معين. على أننى أحب أن أؤكد أننى فى كلمتى هذه ليست متأثرًا بما قد يصيب مجلسًا أنا متشرف بعضويته بعد أن قضيت ربع قرن متشرفًا بخدمته، لأنَّ عضوية البرلمان لمن يفهمها على وجهها الصحيح عبء غير يسير. وهى حمل ثقيل من يعقد العزم على خدمة وطنه لوجه الله ووجه ذلك الوطن، وخدمة الوطن ليست موقوفة على العضوية فى أى من المجلسين.

وأعود فأقرر أننى لا أطمع فى أن تنحرف الوزارة عن سياسة مرسومة لديها إذا كانت لها فى هذا الشأن سياسة مرسومة يراد من ورائها أمر ستكشف عنه الأيام.

وإنما أريد أنَّ أسجل ما كان ليتذكر الناس والذكرى تنفع المؤمنين وتحسن الإشارة هنا إلى أن أحزاب الأقلية قد أفسدت فى الفترة ما بين سنتى 1938 و1941 كيان مجلس الشيوخ بعد أن كان قد استقر أمره فى وضع دستورى سليم فى عهد وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فى سنة 1936، أفسدوا كيان المجلس وأهدروا الدستور نصًا وروحًا فحولوا أغلبية المجلس إلى جانبهم

بوسائل غير دستورية، فبعد انتخابات سنة 1938 وما جرى فيها من مآسٍ لم تشترك الوفد فى الانتخابات التكميلية لأية دائرة، فلم تكن هناك فائدة، فالمزورون لانتخابات سنة 1938 كانوا قابضين على ناصية الحكم فى البلاد.

وأبلغ من هذا فى باب الحيف أنَّ كل محل لمعين وفدى كان يخلو بانتهاء مدته أو بوفاته أو لأى سبب آخر حرم على الوفديين فى المجلس حوالى 40 من 132 بعد أن كان حوالى 90 فى سنة 1936 نتيجة لانتخابات حرة باشرتها وزارة محايدة هى وزارة رفعة ماهر باشا وبعد تعيينات عادلة روعيت فيها الأحزاب جميعها وباتفاق سابق مع زعمائها.

وفى سنة 1941 حصل ما هو معروف من وقف رفعة حسين سرى باشا للانتخابات بعد القرعة التى أجريت فى ذلك العام وإقدامه على التعيينات.

ولا ينسى الناس أنَّ رفعته أهدر حزب الأغلبية الذى خرج منه بالقرعة 13 عضوًا فلم يعد منهم إلا واحدًا هو المغفور له الأستاذ يوسف الجندى كان تصرفًا مجافيًا للدستور ظالمًا للوفديين.

فلما وليت وزارة الوفد الحكم فى سنة 1942 صححت الوضع فى شأن هذه التعيينات وحدها وأخذت من المحال 13 محلًا من 29 وأعادت 7 ممن كان عينهم رفعة سرى باشا وهم من خصومها، بل من شر خصومها، فكانت فى هذا التصرف محترمة لروح الدستور كريمة مع خصومها الذين مثلوا الجشع وأسوأ منه مدة حكمهم.

والآن أسجل الوقائع فى اختصار:

أولًا – أسجل أنَّ المراسيم التى استصدرها رفعة سرى باشا فى عام 1941 كانت مجافية لروح الدستور جرت على نحو قصد به إرضاء الأقليات.

ثانيًا – أسجل أنَّ تصحيح الأوضاع لأول مرة فى عهد وزارة رفعة النحاس باشا

عام 1942 كان عملًا دستوريًا سليمًا ولم يكن تصرفًا حزبيًا.

ولعلَّ اشتراك حضرة صاحب الدولة نجيب الهلالى باشا فى هذا العمل يكفيه دليلًا على اقتناعه بصحته وسلامته.

ثالثًا – أسجل أنَّ تصرف حكومة الأقليات فى سنتى 1944 و1945 من نقض ما عملته وزارة النحاس باشا فى سنة 1942 كان عدوانًا صارخًا وجريئًا على الدستور وعلى كرامة مجلس الشيوخ.

رابعًا – أسجل أنَّ ما عملته وزارة النحاس باشا الأخيرة فى سنة 1950 كان وضعا للأمور فى نصابها بعد طغيان الأقليات وعدوانها على الأوضاع الصحيح.

خامسًا – أسجل أيضًا أنَّ حضرة صاحب الدولة نجيب الهلالى باشا لم يعترض لنا نحن أصدقاءه على تصرف وزارة الوفد الأخيرة فى هذا الشأن إلا من ناحية الشمل، وكان اعتراضه على أنَّ وزارة الوفد لم تصحح الأوضاع بمجرد أن وليت الحكم فى يناير سنة 1950، وأظن أنَّ دولته يذكر ردى على اعتراضه فى صف سنة 1950 بالإسكندرية وحديثى معه عن «تجاهل العارفين».

سادسًا – وأسجل أنَّ هذه المشكلة قد انتهت بانتهاء أسبابها، فقد أصبحت مراسيم 1941 و1942 و1944 و1945 و1950 فى ذمة التاريخ بانتهاء يوم 7 مايو سنة 1951 عندما أجريت القرعة فى اليوم التالى وانتهى الأمر إلى غير رجعة.

تلك المراسيم جميعها قد دفنت والعودة إلى الكلام فيها لا يمكن أن يقصد بها إلا إلى شىء واحد هو إرضاء أحزاب الأقلية والانتقام من حزب الأغلبية ولو أهدرت كرامة مجلس الشيوخ واعتدى على الدستور.

سابعًا – وأسجل أخيرًا أنَّ الاعتراض على إجراء الانتخابات فى سنة 1950 لملء الدوائر الزائدة وفقًا لتعداد سنة 1947 اعتراض بدا سخفه فى المجلس

وقضى فيه قضاء دستوريًا صحيحًا بأنه تصرف لا غبار عليه فليس هناك نص ولا شبه نص ولا شيء كان يحتم الانتظار إلى موعد إجراء القرعة فى مايو سنة 1951، وما ذنب حكومة الوفد فى أنَّ حكومة الأقليات تركت الدوائر الخالية دون تمثيل لغاية 1949.

ومع هذا فإنَّ الذى عملته حكومة الوفد فى سنة 1950 سبق أن عملته وزارة المغفور له محمد محمود باشا فى سنة 1938 فإنها أجرت الانتخابات للدوائر الزائدة ثم عينت فى المحال التى ترتبت على هذه الزيادة. ثم جرت القرعة فى سنة 1941 وخرج أعضاء ولم يتموا فى المجلس ثلاث سنوات لا عشر كما يقضى بذلك الدستور فى ظاهر النص.

وقبل أن أختم هذه الكلمة سأبين للناس فى كلمة أخرى فساد ما يزعم البعض ما يكتب فى شأنه بين حين وحين مردداً أنه لا يجوز أن يكون مجلس الشيوخ من الناحية الحزبية صورة مصغرة لمجلس النواب. سأبين أنَّ الدستور يقضى بغير ذلك وأنَّ ما يلقى للناس تضليل يراد به تسميم العقول.

وها قد رأى الناس فى كلمتى هذه كيف سلكت الأقليات مسالكها إنشائية لتغيير الحال فى مجلس الشيوخ إلى ناحيتها بوسائل لا تمت إلى الدستور فى الفترة بين سنتى 1938 و19422.

وأختم كلمتى بأن أؤكد لدولة رئيس الوزراء أنه يخطئ كثيرًا لو أقدم على إجراء ما يشاع مما لا أزال أستبعد احتمال وقوعه.

وأؤكد لدولته أيضًا أنَّ العبث بمجلس الشيوخ، والعبث بحق الانتخاب المباشر إن صح شيء من ذلك كل هذه إجراءات تفسد الرضا وتجعل كل أمر أو اتفاق يبرم بين مصر من ناحية وبريطانيا أو هى وحلفاء لها من الناحية الأخرى باطلًا لو أقرها مثل البرلمان الذى يمهد له.

وأنَّ مصر التى عرفت كيف تحارب على طوال السنين هذا العبث بدستوره وحرياته وعرفت كيف تمزق المعاهدة وتلقى بها من حالق ستعرض دائمًا كيف تناضل عن كامل حقوقها.

ومصر لن تيأس. ومصر ليست هى هذا الجيل من الذين بلغوا السن مثلى إنَّ مصر طويلة العمر ستعيش طويلًا وطويلًا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولن يضرنا نحن المدافعين عنها الآن أن نفنى ويحل أبناؤنا بعدنا. وهم واصلون لتحقيق أهداف بدالهم كاملة وواصلون إلى تدعيم دستورهم تدعيمًا قويًا متينًا.

وإنَّ غدًا لناظره قريب.